كلية الإمام الأوزاعي
للدراسات الإسلامية
بيروت

# محاضرات في تاريخ الافكار والنظم السياسية

إعداد:
بسام عبد الحميد

# الفصل الأول

## الفكر السياسي الشرقي القديم

بسم الله الرحمن الرحيم

أود قبل الشروع في الحديث على الفكر السياسي للشرق القديم، الإشارة إلى نزعة تسود دراسات التاريخ والفلسفة والسياسة والاجتماع في الغرب، حول عظمة الفكر اليوناني وتفرده وأصالته في المجالات كافة واعتباره نقطة ارتكاز لما سيلي من أفكار ونظريات ونظم.

ويعمد أصحاب هذه النزعة في تاريخهم إلى إهمال الفكر الشرقي القديم، رغم إسهاماته الحضارية الكبيرة. وإذا ما تعرض بعضهم لهذا الفكر، فإنهم على أكثر تقدير يمرون به مرورا سريعا، لأنه في نظرهم لا يستحق دراسة تأملية عميقة، إذ ليس فيه ما يجعله أهلا للوقوف عنده، ويعللون لهذا الإهمال تارة، بأن هذا الفكر ليست به معلومات ذات بال أو تستحق الذكر، وتارة أخرى بأنه لا يرقى إلى مرتبة النظريات العامة والمذاهب الكبرى على غرار ما نرى في الفكر الغربي القديم، وفي أحيان أخرى يدعون أن الفكر الشرقي لا يشمل إلا بعض أفكار بدائية غير ناضجة. ولعل فيما يذكره عالم الاجتماع الأميركي Barnes في كتابه **تاريخ علم الاجتماع** ما يؤكد هذه التوجهات : "إن أية مناقشات منظمة عن الظواهر الاجتماعية لم تبدأ إلا عند اليونانيين، ذلك أن الكتاب الشرقيين القدامى قد منعتهم ظروف وسطهم الاجتماعي من أن يقوموا بتعميمات عامة ذات أصالة في الرأي، من حيث أصل النظم الاجتماعية وطبيعتها، وأساس ذلك يرجع إلى أن النظام الاقتصادي السائد ونظام الطبقات المهنية المقفلة والخرافات والنظام الديني الجامد، لكل تلك، قد أدت إلى ثبات النظم الاجتماعية وقدسيتها بحيث لم يكن مفكر يجرؤ على وضع نظريات واسعة عن أصل هذه النظم وطبيعتها أو الوسائل التي عن طريقها يمكن تحسينها".

منذ بدايات هذا القرن، ظهرت في الغرب عدة محاولات اعترفت بسيادة هذه النزعة في أعمال الغربيين وكتاباتهم وحاول أصحابها تعليل الأسباب الكامنة وراء ذلك؛ من هذه الأسباب أن معظم معالم الحضارات الشرقية لا زال مجهولا، إما لنقص الوثائق والآثار التي اكتشفت، وإما لضياع جزء كبير من هذه الوثائق والآثار. كما أن معظم العلماء الغربيين يفهمون التراث اللاتيني واليوناني جيدا نظرا لتعلقه الوثيق بتراثهم الاجتماعي والثقافي، على حين يجهلون التراث الشرقي جهلا شبه تام وهو تراث لا تربطهم به رابطة بكل حال.

ثم إن هذه الوثائق والآثار لم تدرس بعد الدراسة الكافية لقرب عهد اكتشاف الجـــزء الأكـــبر منها. فالمؤلفون الذين لا يقدرون الفكر الشرقي إنما يفعلون ذلك في أغلب الأحيان لعدم إلمامهم الإلمام الكافي بهذا التراث، ومن ثم يعمدون إلى تلمس الأسباب والمعاذير لتغطية هـــذا الجـــهل بذلك التراث.

وقريب من هذا الفهم، ما ذهب إليه عالم الاجتماع المصري حسن شحاته سعفان في كتابـــه **تاريخ الفكر الاجتماعي** من أن السبب في عدم تقدير هؤلاء المؤلفين الأجانب للفكر الشـــرقي القديم هو جهلهم باللغات التي دوّن بها هذا الفكر، فثمة قلة من هؤلاء المؤلفين يعرفون اللغـات المصرية والفارسية والسريانية والصينية القديمة، وغيرها من اللغات التي كانت تســتخدمها دول الشرق القديم.

ومنها، إرجاع بعضهم أحياناً فقر الفكر الشرقي إلى نقص في عقلية الشرقيين وتخلفـــها عـــن العقلية الغربية، فعقلية الشرقيين، بحسب هذا الزعم، لا تعرف النظريات التحليلية والتأليفية الـــتي يمتاز بها الفكر الغربي والتي تعتبر أساس تكوين النظريات والمذاهب في هذا الفكر الأخـــير، في حين أن الدراسات الانثربولوجية والنفسية والاجتماعية الحديثة قد دلت، بما لا يـــدع مجـــالاً للشك، أن لا فرق في العقلية بين جنس بشري وآخر، وأن الفروق الموجودة بـــين الأجنـــاس البشرية إنما ترجع إلى اختلاف في الثقافة ليس إلا، ولا ترجع بحال ما، لا إلى التكوين الجســدي ولا إلى التكوين العقلي ولا إلى نقص في التفكير.

ومن هذه المحاولات من يرد هذه النزعة إلى تأثير بعض الأفكار الاستعمارية المغرضة التي سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي كان هدفها تبرير استعمار الغربيين للشرقيين بهـــدف "تمدينهم" لأنهم قاصرون عن النهوض بأنفسهم بدون وصاية الغرب.

على أن السبب الأساسي الذي يرجع إليه ظهور هذه الاتجاهات باعتقادي يكمـــن في تنـــامي الروح العنصرية في الغرب وتنامي نزعة الاعتقاد بالتفوق لدى الإنسان الغربي على غيره مـــن سائر البشر.

لقد أسهمت المدنيات التي عرفتها مناطق وادي النيل وبلاد ما بين النهرين وفارس والهند والصين فعلياً في تأسيس المقومات الأولى للحضارة التي سيشهدها جنوب شرق أوروبا منذ القرن الرابع قبل الميلاد، وهو أمر دفع بالعديد من المؤرخين الغربيين وعلماء الاجتماع إلى تقريره، فجورج سارتون يذكر في محاضرة له بعنوان **الثقافة الغربية في رعاية الشرق الأوسط**، أن تاريخ العلم بدأ بالشرق الأوسط، وأن اليونانيين أنفسهم كانوا ينظرون جنوباً أو شرقاً للبحث عن مهد المعرفة والحكمة، ولقد سافر كثيرون من هؤلاء إلى مصر وبابل لطلب العلم. إن إنشاء المدن وصياغة القوانين وإيجاد تقليد بيروقراطي ونمط روتيني للمجتمع المنظم، لم يحدث في أوروبا فحسب، وإنما في بلاد ما بين النهرين ومصر. والمدينة الأوروبية مستمدة من وديان أنهار الشرق الأدنى، وفي هذه البيئة اتخذت خطواتها الأولى. إن فجر الحضارة ظهر في الشرق، فهنا نمت مجتمعات ضخمة لم يستطع أي قدر من العنف أن يحطمها كلية، فقد توفرت لها حيوية وثراء ليس لهما نظير من قبل. إن الكتابة والترقيم والفلك والرياضيات، كلها أمور انتزعت من الشرق.

## الفكر السياسي المصري القديم

### الدولة القديمة ٢٨٠٠-٢٠٦٥ ق.م.

تمثلت هذه الدولة في مملكة منف وطيبة، وفيها كان ينظر للملك على أنه أمين الله وممثله على الأرض، وشرعيته متأتية من ذلك، وهو المصدر الوحيد للسلطة وصلاحياته مطلقة في المجالات كافة، ولو أنه كان يتخذ بعض الأعوان والمساعدين، كاتخاذ الكهنة مساعدين في الأمور الدينية، وتعيينه لأشخاص في إدارة بعض أجزاء الدولة باسمه. وانتقال الحكم في هذه الدولة كان يتم بالوراثة انطلاقاً من نظرية الحق الإلهي التي وسمت الفكر السياسي المصري القديم بعامة.

ولكن هذه الدولة سرعان ما تعرضت لهزات عنيفة أدت إلى سقوطها نتيجة الحروب التي خاضتها مع الخارج، وشيوع نظام الإقطاع الذي أدى لاحقاً إلى إخضاع حكام الأقاليم الذين عملوا على الاستقلال بمناطقهم وعلى توارث إدارة هذه المناطق، ما نشأ بينهم من نزاعات وحروب.

ومن أبرز مفكري هذه الدولة أمنحوتب الرابع الذي سمى نفسه أخناتون (المكرس لله)، الذي تولى الحكم بين سنتي ١٣٧٢ و ١٣٥٤ ق.م. وقد أحدث هذا الملك تغييراً في بنية النظام السياسي والديني، من خلال نظرية التوحيد التي بشر بها، وحاول تطبيقها خلال فترة حكمه، متحدياً بذلك كهنة عصره، وقد نادى بوحدانية الآلهة بدلاً من تعددها، فمنع عبادة الآلهة المتعددة وحصرها بإله واحد مصدر الحق وأطلق على الإله العظيم مصدر كل الأمور لقب أتون، ومثله بقرص الشمس.

واعتقد أخناتون بإمكانية توافق البشر عن طريق الإيمان بإله واحد وعالم واحد يديره قانون عالمي واحد وشامل. كما أنه حاول الاستعاضة عن تمائم السحر التي كان يمكن شراؤها من الكهنة بالقيم الأخلاقية والفضيلة لمنع الاتجار بالفضيلة والدين.

## الدولة الوسطى ٢٠٦٥-١٥٨٠ ق.م

استطاع أحد أمراء طيبة توحيد البلاد والقضاء على حالة الفوضى التي عمت أرجاء المملكة والقضاء على حركات أمراء الأقاليم المستقلين وإخضاعهم، وليؤسس بذلك لحكم الأسرة الحادية عشرة منذ سنة ٢٠٦٥ ق.م. وقد تميزت هذه الدولة بظهور الوعي الاجتماعي، وبالنظام اللامركزي، حيث كان حكام الأقاليم يتمتعون بسلطة واسعة مطلقة داخل مناطقهم، والفراعنة يطلعون على آراء وأمورهم الناس ويعتمدون العدل ويحكمون المصريين المستحقين لصفة الإنسان دون سائر المخلوقات وفقاً للقوانين والتقاليد الثابتة. وبسبب ظهور الوعي الاجتماعي ظهرت فكرة الراعي الصالح بدلاً من الملك الإله.

وكان من أبرز الأحداث التي تعرضت لها الدولة الوسطى غزو الرعاة المعروفين بالهكسوس لأراضيها سنة ١٧٣٠ ق.م وتأسيسهم الأسرة السادسة عشرة واستقرارهم في مصر لأكثر من قرنين ونصف من الزمن، وتأسيسهم عاصمة لهم سموها أورايس، إلى أن حاربهم أحمس الأول أول ملوك الأسرة الثامنة عشرة وطردهم منها سنة ١٥٨٠ ق.م.

## الدولة الحديثة ١٥٨٠-١٢٢٠ ق.م

عرفت الدولة الحديثة بعد طرد الهكسوس من مصر امتدادا واسع النطاق لا سيما في عهد تحوتمس الثالث، طال أجزاء من مناطق نفوذ الأشوريين والكنعانيين في الشمال والشمال الشرقي وبلاد النوبة جنوبا والصحراء غربا، وكذلك في عهدي الملك سيتي الأول (١٣١٣-١٢٩٢ق.م) وابنه رمسيس الثاني (١٢٩٢-١٢٢٥ق.م) الذي حارب الحثيين في سوريا ثم عاهدهم وتزوج ابنة ملكهم حاتوزيلس الثالث. وابنه متيتاح الذي ثار على بني إسرائيل المقيمين في مصر ودفعهم للخروج منها إلى فلسطين والاستيطان فيها. وبموته سنة ١٩١٥ ق.م. انقسمت مصر إلى دويلات واستقل كل أمير بواحدة منها مما أضعف سلطة الملك الفعلية ودوره إلى جانب ظهور الفوضى في الإدارة وتفشي الرشوة والفساد بين كبار الموظفين ورجال الكهنوت.

في الدولة الحديثة، كان الحكم لا مركزيا أيضا، وكان للملك عدد من الأعوان يساعدونه في إدارة شؤون الدولة. كما عرف المصريون في هذه الدولة نظام المحاكم الخاصة بمناسبة المؤامرة التي دبرت ضد رمسيس الثالث، وكانوا أول من عرف نظام المعاهدات الدولية، ومنها ما عقده رمسيس الثاني مع ملك الحثيين، فأوجدوا بذلك الأسس الأولى لما سيقوم عليه قانون الشعوب عند الرومان، والنظريات الخاصة بالعلاقات الدولية التي سيتكلم فيها المحدثون. كما نجد في هذا الصدد احترامهم للأحكام القضائية والقانونية باعتبارها الأسس الأولى لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وثمة قصة وردت في إحدى الوثائق تنقد حدوث المنازعات بين الطبقات المختلفة وتؤكد أن كل طبقة تحاكي عضوا من أعضاء الجسم الإنساني، فالطبقات المختلفة تكون أعضاء من جسم واحد هو الجسم الاجتماعي، وبذلك نجد أن بذور النظرية العضوية السياسية قد وجدت في التفكير السياسي المصري. وقد كانت القواعد التي يحكم بمقتضاها، صادرة عن الملك، وذلك مثل مجموعة قوانين الاحتفالات والقانون الذي يحدد اختصاصات الموظفين.

## الفكر السياسي في بلاد ما بين النهرين

عرفت بلاد ما بين النهرين أولى الإمبراطوريات جميعاً، على ما يشير ولز في كتابه **معالم تاريخ الإنسانية**، وهي الإمبراطورية التي أسسها رئيس كهنة مدينة إيريتش السومرية وامتدت حدودها من الخليج إلى غرب بحر قزوين وتعاقبت على حكم هذه البلاد عدة أسر وقبائل أسست على أرضها ممالك حكمت لفترات وعهود طويلة كالإمبراطورية السومرية الأكادية التي أسسها سرجون الأول حوالي ٢٧٥٠ ق.م، والتي امتد نفوذها إلى ما وراء الخليج شرقاً وإلى البحر المتوسط غرباً، ودولة العيلاميين الذين قدموا من الشرق، والعموريين الذين قدموا من الغرب واتخذوا بابل عاصمة لدولتهم ثم ما لبثوا أن أصبحوا سادة هذه البلاد تحت حكم ملكهم الشهير حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ أو ١٧٣٠-١٦٨٦ ق.م) مؤسس الإمبراطورية البابلية الأولى. ومن الممالك التي عرفتها بلاد ما بين النهرين الإمبراطورية الآشورية وعاصمتها نينوى، والإمبراطورية الكلدانية (الإمبراطورية البابلية الثانية) التي استمرت بعاصمتها بابل تحت حكم بختنصر وخلفاؤه حتى سنة ٥٣٩ ق.م عندما ستسقط بلاد ما بين النهرين أمام هجمات قوروش موحد الشعوب الإيرانية ومؤسس الدولة الأكمينية.

الحكم في هذه البلاد كان دائماً ملكياً لسيادة الاعتقاد بأسطورة الملك الإله، وهي الفكرة التي كانت تسود معظم المدنيات القديمة. وإلى الملك ذو الصلاحيات المطلقة كانت ترجع إدارة شؤون البلاد كافة ولو أن أشخاصا كانوا يساعدونه في تسيير شؤون أقاليم الدولة.

ولعل دولة العموريين التي ازدهرت على ضفاف نهري دجلة والفرات منذ منتصف الألف الثاني قبل الميلاد هي أكثر النماذج التي عرفتها هذه المنطقة من العالم دلالةً من حيث نظمها السياسية والقانونية والإدارية لا سيما في عهد أشهر ملوكها حمورابي الذي حكم لأكثر من أربعين عاماً. وكان هذا الملك قد تمكن من قهر أعدائه والقضاء على مفهوم الدولة/المدينة، الصورة التي كانت سائدة من قبل، وتوحيد الدويلات المتناحرة، فتوسعت مملكته لتضم البابليين في الجنوب والآشوريين في الشمال.

لقد اشتهر حمورابي بمجموعة القوانين المنسوبة إليه والمعروفة بمدونة حمورابي، وقد تم العثور على بعض أجزائها بين سنتي ١٩٠١-١٩٠٢، وهي تتكون من ثلاثة أجزاء : المقدمة والمجموعة القانونية والخاتمة.

في المقدمة، يشير حمورابي إلى أنه مكلف من الآلهة نصرة الضعفاء ومنع استبداد الأقوياء والحث على مساعدة اليتامى والسهر على إسعاد الشعب ونشر العدل والسلام في أوساطه.

أما الجزء المتعلق بالقوانين، فيحتوي على ٢٨٢ مادة حفرت على ألواح صخرية واشتملت على مواضيع مختلفة، منها ما يتعلق بتنظيم حقوق العائلة، فنظم الإرث وأجاز التبني، ومن الأمثلة التي يمكن الاستعانة بها للإشارة إلى مدى تطور الفكر القانوني في القرن الثامن عشر قبل الميلاد ما نصت عليه هذه المجموعة حول مبدأ تعدد الزوجات الذي كان سلوكاً غير مسموح به في التقاليد البابلية، لكن قانون حمورابي شرع للرجل الذي تكون زوجته عاقراً أو تصاب بمرض عضال أن يضم إليها زوجة أخرى.

إلى جانب ذلك، اهتمت هذه المجموعة بالتشريعات الاقتصادية المتعلقة بالملكية والتجارة والصناعة والأسعار والدين والتسليف.

وفيما يتصل بالعقوبات، فقد اشتهرت هذه الشرائع بتطبيق مبدأ الجزاء بالمثل، وكان إذا ما اقترف شخص ما السرقة وقبض عليه كان مصيره الإعدام، أما إذا لم يقبض عليه فعلى الدولة أن تدفع تعويضاً للمتضرر على ما لحقه من ضرر. وفي هذا تأكيد على حقوق الأفراد على الدولة، فالدولة عليها التعويض على المتضررين جراء عدم قدرتها القيام بواجباتها تجاههم.

أما الجزء الأخير من المدونة، ففيه يدعو حمورابي خلفاءه إلى اقتفاء أثره والسير على خطاه ويطلب من الآلهة أن تلعن من يشوه أو يبدل هذه النصوص.

## التاريخ السياسي والنظم لبلاد فارس

ينحدر الفرس من السلالات الآرية الأولى التي كانت تتخذ من المنطقة التي تتوسط آسيا. وقد هاجروا منها إلى الأجزاء الغربية منها والمعروفة باسم إيران. وإيران تسمية منقلبة عن آريان ومفردها آري وتعني بالسنسكريتية نجيب، في حين يرى بعض العلماء أن آري معناها فلاح.

أما لفظ الفرس فقد جاء من الانتساب إلى مقاطعة فارس، و لم تكن هذه المقاطعة في التاريخ القديم سوى جزء يسير من إيران، إلا أنها كانت ذات شأن في حوادث التاريخ القديم مع اليونان مما جعل اليونانيين يطلقون اسمها Persis على إيران كلها. ولا يزال للاسم المستخدم في اللغات الأوروبية اليوم Perse أو Persia الدلالة نفسها التي حملتها التسمية اليونانية القديمة.

اعتمد الإيرانيون في أول أمرهم على الرعي، وقامت حياتهم على ما يملكون من خيل وماشية. وكان موطنهم الأصلي أواسط آسيا ثم نزحوا إلى موطنهم الحالي حوالي سنة ٢٠٠٠ ق.م، وانقسموا بعد نزوحهم من أواسط آسيا إلى فرعين رئيسيين هما الميديون الذين استقروا في غرب إيران، والفرس الذين استقروا في فارس، وكون الميديون مملكة ميديا العظيمة التي بلغت ذروة قوتها في القرن السابع قبل الميلاد.

وقد ظل هذا الانقسام قائماً بين الإيرانيين حتى ظهر قوروش الأكبر في فارس وشق عصا الطاعة على ملك ميديا واستولى على مملكته وقضى بذلك على الدولة الميدية لينشىء دولته الجديدة التي عرفت بالدولة الأكمينية.

وقد حكم قوروش الكبير بين سنتي ٥٥٨-٥٣٠ ق.م. وترجع أهميته بصفة خاصة إلى أنه قضى على الانقسام بين الإيرانيين وجعل منهم شعباً متحداً في ظل دولته الجديدة الموحدة. ولما تمت له هذه الوحدة الداخلية، اتجه إلى الغزو الخارجي، فاستولى على مملكة ليديا في آسيا الصغرى سنة ٥٥٠ ق.م وبابل سنة ٥٣٩ ق.م.

ثم خلفه ابنه قمبيز الذي وسع حدود المملكة عما كانت عليه في عهد أبيه؛ فضم إليها مصر سنة ٥٢٥ ق.م، ولكنه توفي في طريق عودته سنة ٥٢١ ق.م بعد أن بلغته أخبار قيام ثورة داخلية في بلاده.

ويعتبر داريوس الأول ٥٢١-٤٨٦ ق.م أعظم ملوك هذه الدولة من كبار الفاتحين، وقد استطاع خلال فترة قصيرة أن يمد دولته شرقاً إلى الصين وغرباً إلى الدانوب وجنوباً إلى وسط

إفريقية، فشملت كثيراً من المناطق التي عرفت بمدنياتها وحضاراتها في ذلك الوقت مثل : آشوريا، بابل، مصر. واستطاعت جيوشه أن تكتشف الطريق البحري من دلتا نهر السند إلى السويس. وإلى جانب ذلك يذكر المؤرخون أن هذا الملك هو أول من منح رعاياه حرية السياسة وحرية الرأي والاعتقاد والحرية الشخصية.

وداريوس منذ أن تولى الحكم سنة ٥٢١ ق.م وحتى وفاته سنة ٤٨٦ ق.م وهو مشغول بالحروب التي كان أهمها حربه لليونان ومحاولته احتلال أرضيها سنة ٤٩٠ ق.م، لكنه سيهزم أمام اليونانيين في موقعة مراتون. الأمر الذي سيدفع بابنه اكزركس إلى غزوها بدوره والاستيلاء على أثينا قبل أن يهزم في موقعتي سلامين سنة ٤٨٠ ق.م وبلاتيا سنة ٤٧٩ ق.م.

ومن الملوك المعروفين في هذه الدولة غشتاسب الذي ظهرت في عهده تعاليم زرادشت، فاعتنقها لتصبح بذلك الزرادشتية الديانة الرسمية للدولة. ومعروف أن الديانة الإيرانية-الهندوسية كانت سائدة في فارس قبل أيام زرادشت، ولكن الانحلال الذي أصابها دفع أتباعها إلى اعتناق عبادة آلهة شتى. وفي هذا السياق جاء زرادشت ليصلح حال الديانة الإيرانية-الهندوسية، ويذكر الشهرستاني في كتابه **الملل والنحل** أن زرادشت دعا إلى عبادة الله والكفر بالشيطان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجتناب الخبائث.

سنة ٣٣٣ ق.م تمكن الاسكندر الأكبر من القضاء على هذه الدولة بعد أن استولى على أراضيها، وقد عاشت دولة الأكمينيين ٢٢٠ سنة.

كان لاحتلال الاسكندر لإيران أثر بعيد لا سيما في النواحي الثقافية والاجتماعية، فقد أنشأ مدناً عديدة كانت أشبه بمستعمرات يونانية سرعان ما ستتحول إلى مراكز نشر للفلسفة والمعارف اليونانية.

وقد تابع السلوقيون خلفاء الاسكندر سياساته في صبغ البلاد بالصبغة اليونانية، فانتشرت في إيران اللغة والعلوم اليونانية وازدهرت فيها مدارس الفلسفة والطب اليوناني.

قضت بعض الشعوب التي عرفت بالبارث على دولة السلوقيين. وكان أرساس قد أسس دولة البارث في المناطق الواقعة إلى الشرق من بحر قزوين سنة ٢٤٧ ق.م، وقد تمكنت هذه الدولة من بسط نفوذها على إيران لفترة خمسة قرون. وكان أبرز ما قام به البارث أنهم قاوموا محاولات الرومان غزو إيران على امتداد ثلاثة قرون.

سنة ٢٢٦ م، وعلى أثر سقوط دولة البارث، أسس الساسانيون دولتهم في منطقة فارس. والساسانيون نسبة إلى ساسان جد أردشير (٢٢٦-٢٤١ م) مؤسس الدولة وأشهر ملوكها إلى جانب سابور (٣٠٩-٣٧٩ م) الذي كان العرب يعرفونه، وقباد (٤٨٨-٥٣١ م) الذي ظهرت تعاليم المزدكية في أيامه، هذه التعاليم التي ستنافس في تلك الفترة تعاليم الزرادشتية، الديانة الرسمية للدولة. غير تأثير الموابذة (رجال الدين) على هذا الملك دفعه إلى ترك تأييد التعاليم الجديدة والعمل على القضاء على مزدك واتباعه وهو ما جرى في عهد ابنه كسرى أنو شروان (٥٣١-٥٧٨ م) الذي عرفت الدولة الساسانية في أيامه أكثر عصورها نمواً وازدهاراً في كافة المجالات و لم تكن فترة حكم كسرى برويز (٥٩٠-٦٢٨ م) أقل شأنا مما كانت عليه في عهد أنو شروان.

غير أنه كان آخر الملوك العظام في الدولة الساسانية وسوف لن يتمكن خلفاؤه من إدارة شؤون الدولة والقيام بأعباء الحكم، مما سيؤدي بالدولة إلى جانب كثرة الحروب مع الروم وغيرهم إلى الانهيار على يد الفاتحين المسلمين سنة ٦٤١ م.

كان الفرس عامة يعتبرون الملك حقاً محصوراً في الأسرة المالكة وحدها ولا يحق لأحد غير أفراد هذه الأسرة أن يرتقي العرش مهما كان شأنه. وفكرتهم في ذلك أن المُلك منحة إلهية خصت بها الآلهة فئة من الناس هم الملوك ومن ينتمي إليهم، فمن كان من أصل ملكي حق له أن يملك، ومن لم يكن كذلك فلا حق له في الملك مهما تكن مزاياه ومقدرته.

وإذا ملك أحدهم بواسطة القوة والقهر فهو مغتصب، وهذا ما يعرف بالحق الإلهي المقدس للملوك. وقد نتج عن هذه الفكرة أنهم نظروا إلى الملوك نظرة تقديس ما دامت الآلهة قد

خصتهم دون سواهم بالملك واعتبروا ما يأمر به الملك وما يصدر عنه قوانين واجبة التنفيذ كما اعتبروا أن مخالفة هذه القوانين إثم في حق الآلهة.

وكانت الديانة الزرادشتية لهذا السبب، توجب على معتنقيها أن يدينوا للملوك بالطاعة والولاء، وقد نقل عن زرادشت قوله : من عصى الله وخرج عن طاعة الملوك وجب نصحه ووعظه سنة، فإن لم يعد بعدها إلى الطريق السوي وجب قتله بأمر الملك، ولهذا السبب، كانت طاعة الملوك والتسليم لهم بحقهم في الملك عقيدة راسخة في قلوب الفرس تستمد قوتها من تعاليم الزرادشتية نفسها.

فيما يتصل بإدارة أقاليم الدولة، فإن الملك كان يعيّن حكاماً ينوبون عنه في إدارة المقاطعات الجديدة التي تخضع لسلطة الفرس. وكان القائد الأعلى يقوم بمهمة الدفاع عنها وحمايتها فيما يشرف عليها شخص يعرف بوزير البلاد.

ومن النظم التي عرفتها الإمبراطورية الفارسية نظام البرلمان، وكان يسمى موجستان، ويتألف من مجموعتين : الأولى تضم أفراد العائلة المالكة وطبقة النبلاء، فيما تضم الثانية مجلس القادة وحكماء الرعية. ومن المهمات التي كان يعود أمر البت بها إلى الموجستان، تتويج الملك مع امتلاكه أحياناً حق خلعه، وله أيضا حق إعلان الحرب واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور المصيرية للملكة.

كما وجدت في بعض العهود محكمة كانت مهمتها مراقبة عمل الحكومة لمعرفة ما إذا كانت تقوم بالمهمات الموكلة إليها.

## الفكر السياسي للصينيين القدماء

عرف التاريخ السياسي للصين (تسمية تعود في الغالب إلى السنوات ٢٧٠-٢٦٥ ق.م) القديمة ظهور ثلاث ممالك حكمت بين القرن الثالث والعشرين والقرن الثامن عشر، ومملكة Shang من

القرن الثامن عشر إلى القرن الثاني عشر، ومملكة Zhou بين القرن الثاني عشر ومنتصف القرن الثالث قبل الميلاد.

ويعتبر كونغ فو تسي (حوالي ٥٥١-٤٧٩ ق.م)، الذي عرف خارج الصين تحت اسم كونفوشيوس، أكثر الفلاسفة تأثيراً في التاريخ الاجتماعي والسياسي للصين. وقد سادت تعاليمه وآمن بها الصينيون قرابة أربعة وعشرين قرناً، مع اعتقادهم أنه الفيلسوف الإنساني الذي لم يأت التاريخ بمثله.

عاش هذا الفيلسوف في ظل حكم أسرة Zhou ، التي حكمت بين القرن الثاني عشر ومنتصف القرن الثالث قبل الميلاد، في عصر انهارت فيه منظومة الأخلاق وسادت فيه الفوضى في السياسة والاجتماع، وفي هذا السياق يتعين العرض لأفكاره ودعوته.

أبرز تعاليم كونفوشيوس ظهرت في كتابه **الدراسة الكبرى**، وفي الكتاب الآخر الذي جمع فيه أتباعه حكمه وآراءه الفلسفية، والذي ربما كان الكتاب الأبرز في معلوماتنا حول تعاليمه، تحت عنوان **المباحثات الفلسفية**. عرض كونفوشيوس في الكتابين لقضايا الأخلاق والحريات لا سيما السياسية منها، وضرورة توزيع الثروات بين أفراد الشعب حتى تتحقق العدالة الاجتماعية وتتطهر النفوس من الحقد والجشع.

فالأخلاق هي أساس كل شيء، والأساس الأول الذي يجب أن تقوم عليه العلاقات الاجتماعية بين الناس بحيث إذا امتثل الناس هذه الأخلاق وعملوا بمقتضياتها تهذبت نفوسهم وصلح حالهم إن ذلك يؤدي بنظره إلى صلاح حال الأسرة، التي إذا ما صلح حالها، صلح حال المجتمع، وبذلك يمكن للعالم أن يعيش في مودة وسلم ورخاء.

وإذا ما بلغت أخلاق الفرد مرحلة الكمال حلت الأخلاق محل القانون، لذا، لم ير كونفوشيوس وأتباعه في القانون والقوة أساساً صالحاً للحكم، فالحاكم بحسب هذا الفيلسوف عليه أن يحكم دون أن يشعر الناس بسلطته وعليه أن يجعل من نفسه نموذجاً يتجلى فيه الصلاح والكمال. وعليه أن يكون مثالاً يحتذى تتجلى فيه الفضيلة والقدوة الحسنة، وعليه أن يخضع الشعب بقوة

فضائله فينجذب الشعب إليه، يقول : "إنك إذا قدت الناس وفق قوانين إجباريـــة وهددتهـــم بالعقاب فقد يحاولون اتقاء العقاب، ولكن لن يكون لديهم الشعور بالشرف، ولكنك إذا قدتهم بالفضيلة ونظمت شؤونهم بالتربية فإن علاقاتهم ستقوم على أساس من الشرف والاحترام".

والحاكم بنظر كونفوشيوس مفوض من الله على الأرض، وهو ابن السماء بحسب تعبيره، انتدبته ليحكم بالعدل وليصلح حال الناس، وطاعته واجبة ما دام يحترم قواعد هذا التفويض. لذلـــك، يجب على الحكام أن يعرفوا المهمة الملقاة على عاتقهم وهي إسعاد الشعب، وهذا لا يتحقـق إلا إذا كان الحاكم وأعوانه من ذوي العلم والمعرفة حتى يستطيع احترام الحق وفـــرض العدالـــة والمساواة بين الجميع.

وجدت تعاليم كونفوشيوس بعد وفاته استمرارا لها مع الفيلسوف منـــغ تســـي (ماتشـــيوس) (٣٧٢-٢٨٩ ق.م) الذي ظهر بعده بمائة سنة، والذي عمل على نشر مبادئه وأفكاره في كتابه الذي سماه باسمه منغ تسي، وفيه يعرض مطولا لموضوع سيادة الشعب وأن مصـــير الحـــاكم المستبد الموت ومصير الاستبداد زوال الملك.

إلى جانب مذهب كونفوشيوس وأفكاره، وجدت التاوية التي يرجع تأسيس مذهبها غالبـــا إلى لاو تسو في القرن السادس أو الخامس قبل الميلاد، والذي يشكل مع الكونفوشية أكبر التيارات الإصلاحية في الفكر الصيني القديم. والتاوية تعتبر، إلى جانب تعاليمها الرئيسية حول ضـــرورة قيام العلاقات الاجتماعية على أسس صوفية، من أكثر دعاة الحرية والمساواة في النظم السياسية في المجتمعات الصينية القديمة.

كما عرفت الصين بعض المذاهب الأقل انتشارا كالمذهب القانوني الذي يذهب أتباعـــه إلى أن القوة والإلزام التي يمتاز بها القانون هي أساس النظام السياسي وأن الأخلاق وحدها غير كافيـــة لأن طبيعة الإنسان غير مثالية. والمذهب الموتسي الذي قال أتباعه بالنظرية التعاقدية كأســـاس لنشوء السلطة في المجتمع، فالناس بحسب هذا المذهب كانوا يعيشون في بدء حيـــاتهم معيشـــة فوضوية، ثم اضطروا لإنهاء هذه الحالة باتفاق تم فيما بينهم على إنشاء حكومة عاقلة يرتضـــون حكمها.

# الفصل الثاني

## الفكر السياسي الغربي القديم

## الفكر السياسي عند اليونانيين

كان العالم الإغريقي القديم يتألف من مجموعة مدن كانت تنتشر في جبال اليونان وأوديتها وسواحلها والجزر القريبة منها، وقد شكلت كل مدينة منها وحدة سياسية مستقلة. ويرجع قيام المدينة/الدولة في اليونان إلى عدة عوامل أبرزها :

**العامل الجغرافي**، الذي تمثل بالطبيعة الجبلية الوعرة لليونان بما فيها من أودية ومجاري مائية جعلت الاتصال صعبا بين مختلف المناطق، مما أدى إلى عدم إمكانية قيام وحدة جغرافية، وبالتالي هيأ الظروف لإقامة مدن مستقلة عن بعضها البعض.

**الظروف التاريخية**، المتمثلة باختلاف أصول سكان هذه البلاد الذين استوطنوا فيها على شكل قبائل نزحت إليها على فترات متباعدة، وكان لكل قبيلة عاداتها وأخلاقها ولغتها أو لهجتها الخاصة مما جعلها تكون لنفسها وحدة سياسية قائمة بذاتها.

وعلى ذلك، كان التجمع الواحد أو المدينة، كبيرة كانت أو صغيرة، هو الشكل الوحيد الممكن لقيام الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي بدأ يتشكل منذ نهايات القرن التاسع قبل الميلاد على صورة المدينة/الدولة Polis، وتشير المصادر التاريخية إلى وجود ثلاثمائة مدينة يونانية كونت كل منها وحدة سياسية مستقلة، كان أبرزها المدن الأم : أثينا إسبارطة، كورنثيا، ساموس، ميغارا، رودوس، تيرا وكالسيس.

يوضح التاريخ السياسي والاجتماعي لليونان القديمة الذي بدأ من سنة ١٦٠٠ ق.م حتى ١٤٦ ق.م فترات التقدم والاضمحلال التي عرفتها المدن اليونانية. وإنما سيقتصر كلامنا على الأنظمة السياسية والاجتماعية في هذه المدن.

ففي الفترة الممتدة بين منتصف القرن الثامن ومنتصف القرن السابع قبل الميلاد (نحو ٧٤٧-٦٥٧ ق.م)، انتهز الأرستقراطيون في كورنثيا ضعف الملوك واستبدلوا بنظام الملكية التي تقوم على الوراثة سلطة تتغير كل عشر سنوات لتولي إدارة المدينة. أما الأعباء الدينية، فكان يتولاها

مستشار يختار سنويا من بين أفراد الطبقة الأرستقراطية. وعلى ذلك، فقد تولى حكم البلاد عدد كبير من المستشارين الأرستقراطيين وأصحاب الملكيات العقارية في المدن. واستمر الحكم الأرستقراطي في المدن اليونانية مدة طويلة لا سيما حيث كانت الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة.

إلى أن ظهرت في المدن التجارية كأثينا معارضات قادها أصحاب الثروات ورجال الأعمال التجارية، في حركة بدأت تناوىء الطبقة الأرستقراطية التي اصطدمت بدورها بالطبقة المتوسطة وبالفقراء الذين يمثلون الأغلبية الساحقة؛ وهم صغار الملاك والعبيد. واستمر النزاع قائما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة حتى ظهر حاكم طاغية في لوكريس حوالي سنة ٦٦٠ ق.م يدعى زالوكوس Zaleucos قضى على كل هذه المنازعات.

ولكن أكثر الطغاة شهرة هو دراكون Dracon الذي استولى على السلطة في أثينا حوالي سنة ٦٢٠ ق.م، ووضع مجموعة قوانين تسري على الكافة دونما تمييز، من حيث عمل هذه القوانين، بين الطبقات الاجتماعية. ومعروف عن دراكون أنه كان يلجأ إلى عقوبتي الإعدام أو النفي على أبسط الجرائم. الأمر الذي أثار النبلاء ضده في معارضة للكيفية التي تسن بها القوانين ولنظام العقوبات الذي اتبعه، مما حال دون إتمام تشريعاته القانونية والاقتصادية.

ولما أراد سولون Solon (حوالي ٦٤٠-حوالي ٥٥٨ ق.م)، المصلح الاجتماعي والقانوني وأحد الحكماء السبعة، الذي كان لتشريعاته الأثر الكبير في ظهور الديمقراطية اليونانية فيما بعد، إتمام التشريعات القانونية والاقتصادية التي توقف عن تكملتها دراكون، استعان أولا بالطبقة الوسطى لمحاربة النبلاء والقضاء على نفوذهم.

قال سولون في بيانه السياسي : "إلى الشعب، لقد منحت السلطة فلا ألغي شيئا من حقوقه، إلى الأقوياء الذين كانوا من قبل يسيئون بثرواتهم، فقد تعودت ألا أتركهم يرتكبون شيئا شائنا".

أبرز الإصلاحات التي قام بها سولون تمثلت في تشريعاته التي ارتكزت على احترام حقوق الإنسان وتنظيم العلاقات بين سكان المدينة، ومن ذلك أنه أصدر منذ وصوله إلى الحكم في أثينا

سنة ٥٩٤ ق.م عفوا عاما عن المحكومين السياسيين، وألغى حق الدائن على جسد مدينه، وألغى الرهن العقاري ضد فقراء الفلاحين، وشجع الملكيات الصغيرة في القرى، ودعم الطبقة المتوسطة من التجار والصناع في المدن، كما أصلح نظام الوزن الكيل، وأصلح الدستور مراعيا في ذلك مصلحة الشعب الذي أتاح لبعض أفراده حق العضوية في الهلياست وفي الجمعية التشريعية العامة (إكليزيا) التي كان يرجع إليها أمر الموافقة على الأعمال السياسية للمدينة.

لكن إصلاحات سولون هذه لم تعمر طويلا نتيجة تولي الطاغية بسيستراتوس Pisistrate السلطة السياسية في أثينا بين سنتي ٥٦٠-٥٢٧ ق.م، وابنيه هيبارك Hipparque (-٥١٤ ق.م)، وهيبياس Hippias (-٥١٠ ق.م) اللذين تقاسما السلطة بعد والدهما بين ٥٢٧-٥١٠ ق.م. وستكون الإصلاحات السياسية والاجتماعية لكلاستينس Clastène الذي تمكن من إسقاط هيبياس بمثابة الأسس التي ستسمح، إلى جانب دور الخطابة والمسرح وتأثيرهما، ببناء الديموقراطية الأثينية الجديدة التي كان من أهم مبادئها المساواة إمام القانون. لقد أقر الدستور الذي وضعه كلاستينس مبدأ الانتخاب كأساس للمشاركة في أجهزة الحكم، ووجدت معه الهيئات والمجالس التمثيلية كالجمعية العامة، ومجلس الخمسمائة، والمحاكم الشعبية، والمجلس العسكري.

## الجمعية العامة

ونتيجة لإصلاحات كلاستينس، بدا أن الشعب بدأ يحكم نفسه بنفسه بدءا من قدرته على التعبير عن إرادته بالتصويت على القوانين منذ سنة ٥١٠ ق.م، وانتهاء بحقه في المشاركة السياسية في المستويات كافة. فمجلس الإكليزيا (الجمعية العامة) كان يضم كل الذكور من المواطنين (من أبوين أثينيين) الذين تجاوزوا سن العشرين، من غير المحرومين من الحقوق المدنية، دون النساء اللائي لم يكن لهن الحق في المشاركة السياسية. و لم يكن يعتبر مواطنا أثينيا الأجنبي الذي يقيم في أثينا ولو منذ أمد بعيد، أو العبيد الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في المجتمع الأثيني. وقد كان سكان أثينا يزيدون على الأربعمائة ألف، ولكن الرعايا الحقيقيين الذين يتمتعون بالحقوق المدنية لا يتجاوز عددهم الأربعين ألفا.

وكان هذا المجلس يجتمع عشر مرات في السنة على الأقل، ويدعى إلى الالتئام إذا مـــا دعـــت الضرورة، أو بناء على طلب مجلس الخمسمائة. و لم يكن الحضور فيه إلزاميا، فعادة ما كـــان يتخلف عن حضور اجتماعاته غالبية المواطنين. ويقتصر حضور هذه الاجتماعات على مـــا لا يزيد عن ثلاثة آلاف شخص من أصل الأربعين ألف مواطن الذين كانوا يسكنون المدينة.

مهمة هذا المجلس كانت تقوم بشكل أساسي على مناقشة المسائل السياسية والتداول بشـــؤون المدينة، إضافة إلى أن أعضاء هذا المجلس كانوا ينتخبون من بينهم ممثلين ينوبون عنهم ويعملـون على شكل هيئات رقابية وظيفتها مراقبة الموظفين.

وكان المجلس لا ينظر إلا في المسائل المدرجة في جدول أعماله قبل موعد الانعقاد بأربعة أيـــام على الأقل. ولكل مواطن الحق في المناقشة وإبداء الرأي ووجهة نظره، ويتم التصويت عـــادة برفع الأيدي.

لم يكن من حق الجمعية العامة معاقبة من يخرج على القانون لأن هذا من اختصاص الســـلطة القضائية، لكن، كان من حقها أن تنفي أحد المواطنين خارج أثينا لمدة عشر سنوات حتى ولـــو لم يرتكب جرما يؤاخذ عليه إذا ما تبين لها أن في وجوده ما يهدد أمن المدينة واستقرارها.

## مجلس الخمسمائة

إلى جانب الجمعية العامة، كان يوجد مجلس عرف بمجلس الشيوخ الخمسمائة، كـــان يضـــم ممثلين لقبائل أثينا العشر (خمسون عن كل قبيلة)، يختارون بالانتخاب سنويا من قبل المواطنـــين. ويحكم العلاقة بينهم اتفاقهم على تناوب الحكم من خلال تولي كل قبيلة من القبـــائل العشـــر المسؤولية عشر أيام السنة، مما كان يتيح لجميع القبائل الممثلة في المجلس المشاركة في المســـؤولية المباشرة.

وكانت لهذا المجلس كل السلطات التنفيذية، فهو الذي يقرر الحرب والســـلم، ويوقـــع علـــى المعاهدات والاتفاقيات، ويعلن التعبئة العامة، ويفرض الضرائب، وذلك بالتوافق مع الجمعيـــة